فهرس المحتويات

المقدّمة الرابعة: في لباس المصلي وفيه مسائل

(٥)

الأُولى في الصلاة في جلد الميتة وأجزائها

(٧)

جهات البحث ٧

الأولى: في الأدلّة على عدم جواز الصلاة في جلد الميتة (٧)

الدليل المعتمد ٧

الأدلّة الضعيفة ٧

١. الإجماع بقسميه..... ٧

المناقشة في دليل الإجماع ٨

٢. ما دلّ على تحريم الميتة من الآيات والروايات ٨

تقريب دلالة الآيات والروايات بناءً على أنّ التحريم فيها تكليفيّ ٨

مناقشة الدلالة..... ٩

٣. الاحتجاج بأنّ الميتة نجس ومناقشته ١٠

٤. الاحتجاج بأنّ الميتة غير مأكول ومناقشته ١١

حكم اللباس المشكوك..... ١١

جهتا البحث..... ١٢

١. البحث من حيث القواعد العامّة ١٢
بناء المسألة على أنّ التذكية شرط فالاشتغال..... ١٢
أو عنوان الميتة مانع فالصحّة ١٢
تحقيق المصنّف في المراد من الميتة ١٤
مختار المصنّف بحسب القواعد ١٦
٢. البحث من حيث مقتضى الأخبار الخاصّة ١٦
الأخبار الظاهرة في جواز الصلاة في المشكوك..... ١٦
الأخبار المعارضة ٢٠
مقتضى الجمع بين الأخبار..... ٢٣
أمور: ٢٣
١. أماريّة سوق المسلمين على التذكية **٢٣**
٢. أماريّة أرض الإسلام..... **٢٤**
حكم المأخوذ من يد الكافر من سوق المسلمين أو أرض الإسلام... ٢٤
مختار المصنّف في المأخوذ من يد الكافر ٢٦
توهّم التعارض بين دليلي الأمارتين ودفعه..... ٢٦
٣. أماريّة يد المسلم **٢٦**
مناقشة المصنّف لاستدلال صاحب الجواهر ٢٦
ما يمكن الاستدلال به على أماريّة يد المسلم ٢٧
اختيار صاحب الجواهر كون يد الكافر وأرض الكفر أمارتين..... ٢٨
حاصل رأي المصنّف ٢٩
فرض صاحب الجواهر التعارض بين يد الكافر وكلّ من يد المسلم..... ٢٩
مناقشة المصنّف ٢٩

٤. أماريّة الطرح في أرض الإسلام أو سوق المسلمين مع الاستعمال ٣٠
الاستدلال على هذه الأمارة بأخبار سوق المسلمين..... ٣٠
مناقشة المصنّف ٣٠
الاستدلال عليها بخبر السكونيّ..... ٣١
الاستدلال بموثّق إسحاق بن عمّار وصحيحة الفضلاء ٣٢
أمور ٣٢
١. حكم تعارض أرض الإسلام أو سوقه مع أرض الكفر أو سوقه.... ٣٢
٢. حكم تعارض يد المسلم مع يد الكافر ٣٣
٣. هل يد المسلم أمارة مطلقاً؟ ٣٣
الاستدلال على القول بأنّ يد المسلم أمارة بشرط عدم ٣٤
مناقشة الدليل ٣٤
الاستدلال على القول باشتراط أماريّة اليد بالإخبار عن التذكية..... ٣٥
مناقشة المصنّف لدلالة رواية عبد الرحمن بن الحجّاج ٣٥
الاستدلال على القول بأنّ يد المسلم أمارة بشرط إخبار ذي اليد..... ٣٧
٤. هل الأمارات المذكورة حجّة من باب السببيّة أو الطريقيّة ٣٧
٥. هل يختصّ المنع بالميتة النجسة أم يعمّ الطاهرة أيضاً؟ ٣٩
أدلّة اختصاص المنع بالميتة النجسة ومناقشتها ٣٩
مختار المصنّف ٤٣
٦. عدم الفرق بين جلد الميتة وغيرها من أجزائها..... ٤٣
٧. عدم الفرق بين أقسام اللبس ٤٣
حكم المحمول من الميتة ٤٤
وجه الجواز ٤٤

ما يمكن الاستدلال به للمنع ٤٤
مختار المصنّف ٤٦
٨. حكم المشتبه بالميتة ٤٦

المسألة الثانية في الصلاة في أجزاء غير المأكول

(٤٧)

الأخبار الدالّة على عدم جواز الصلاة فيها (٤٧)

جهات البحث في الأخبار ٤٨
الأولى: لا إشكال فيها سنداً ٤٨
الثانية: عدم التعارض بينها وبين ما دلّ على نفي البأس في جلود ٤٨
عدم التعارض بينها وبين ما حصر عدم الجواز في السباع ٤٩
الثالثة: هل مفاد الأخبار شرطيّة المأكول أو مانعيّة غير المأكول؟ ٥٠
مقدّمتان: ٥١
١. بيان الأصل الجاري عند الشك ٥١
٢. دفع توهّم عدم إمكان أحد الطرفين ٥١
بيان توهّم عدم إمكان شرطيّة المأكول و دفعه ٥١
بيان توهّم عدم إمكان مانعيّة غير المأكول ودفعه ٥٢
بيان مفاد أخبار المسألة ٥٢
مفاد الأخبار الثلاثة الأخيرة ٥٢
مفاد موثّق ابن بكير ٥٣
مختار المصنّف ٥٤
الرابعة: عموم الحكم لأنواع غير المأكول وان كان فاقداً للوبر والشعر ٥٤
الخامسة: عموم الحكم لمطلق غير المأكول وإن لم تكن له نفس سائلة ٥٤

مختار المصنّف ٥٦
السادسة: اختصاص الحكم بما إذا كان لغير المأكول لحمٌ..... ٥٦
تفرقة الفاضل الهنديّ بين كون أجزاء غير المأكول في ظاهر بدن المصلّي..... ٥٧
السابعة: عموم الحكم لكلّ ما كان منشؤه غير المأكول وإن لم يعدّ جزءاً ٥٨
مختار المصنّف ٥٩
الثامنة: حكم أجزاء الإنسان وفضلاته ورطوباته ٥٩
الوجوه في المسألة ٥٩
١. التعميم ٥٩
٢. التفصيل بين الثوب المنسوج من شعر الإنسان وغيره ٥٩
٣. التفصيل بين الأجزاء المنفصلة عن المصلّي وغيره من الأناسي.... ٥٩
٤. ابتناء المسالة على مانعيّة غير المأكول فيجوز وشرطيّة المأكول فيبطل.... ٦٠
٥. الجواز مطلقاً ٦١
الأخبار الدالّة على جواز الصلاة في أجزاء الإنسان وفضلاته ٦١
أخبار أخرى استُدلّ بها على الجواز ٦٢
مناقشة المصنّف الاستدلال بالأخبار الأخرى ٦٣
الاستدلال بالعسر والسيرة ومناقشتهما ٦٤
التاسعة: حكم ما لا تتمّ فيه الصلاة ٦٤
ما استدلّ به على الجواز فيما لا تتمّ الصلاة فيه: ٦٤
١. ما حكي عن الشيخ من التمسّك بالاستقراء..... ٦٤
٢. رواية الحلبيّ ٦٥
٣. خبر الريّان بن الصلت ٦٦
٤. مرسلة كشف اللثام ٦٦

٥. صحيح عبد الجبّار ٦٦
مكاتبات ثلاث دالّة على المنع ٦٧
المناقشة في دلالة المكاتبات وأنّها مضمرات ٦٨
المعتمد في المنع موثّقة ابن بكير ٦٨
حكم المحمول وما يلتصق بالبدن والثوب من شعر أو وبر أو غيرهما..... ٦٨
العمدة في هذا الباب موثّق ابن بكير ٦٨
المحتملات في كلمة (في) في موثّقة ابن بكير..... ٦٩
بقي أمران: ٧٠
الأوّل: ما استدلّ به في المعتبر لمانعيّة جلود السباع ٧٠
مناقشة ما استدلّ به المحقّق في المعتبر ٧١
الثاني: حكم الصلاة في المشتبه ٧٢
مقدّمات البحث..... ٧٣
١. بيان صور الشكّ ٧٣
٢. الأقوال في المسألة ٧٣
٣. في إمكان جعل شرطيّة احد الضدّين مع مانعيّة الضدّ الآخر ٧٤
نظريّة المحقّق النائينيّ في امتناع تشريع الوضعين للزوم اللغويّة.... ٧٤
مناقشة المصنّف لما أفاده المحقّق النائينيّ ٧٥
نفي المحقّق النائينيّ الاستحالة في جعل أحد الضدّين ٧٦
مناقشة المصنّف لما أفاده ٧٦
دليل القول بالمنع مطلقاً قاعدة الاشتغال ٧٧
ما يمكن الاستدلال به للجواز: ٧٧
الأوّل: إطلاق دليل وجوب الصلاة ٧٧

الثاني: إطلاق دليل الستر ٧٨
الثالث: إطلاق ما دلّ على جواز الصلاة في المأخوذ من يد المسلم ٧٨
الرابع: السيرة ٧٨
الخامس: العسر ٧٨
السادس: أنّ دليل الاشتراط أو المانعيّة لا يثبت في غير صورة العلم وتقريبه: .. ٧٩
١. دعوى أخذ العلم فيما وضعت له الألفاظ ٧٩
٢. دعوى انصرافها إلى المعاني المعلومة ٧٩
٣. دعوى أنّ الشرطيّة أو المانعيّة منتزعة عن النهي النفسيّ ٧٩
٤. تفصيل المحقّق القميّ بين كون دليل الشرطيّة أو المانعيّة ٨٠
مناقشة ما نُسب إلى المحقّق القميّ ٨٠
جواب الشيخ الأعظم عن تفصيل المحقّق القميّ ٨١
مناقشة جواب الشيخ الأعظم ٨٢
تقريب المحقّق النائينيّ لتفصيل المحقّق القميّ بابتنائه على مقدّمتين .. ٨٢
مناقشة المحقّق النائينيّ للمقدّمتين ٨٣
مناقشة المصنّف لما أفاده المحقّق النائينيّ ٨٤
السابع: صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد اللهَّ ٨٥
الثامن: الأصل العمليّ ٨٦
تقرير الأصل بناء على الشرطيّة: ٨٦
عدم جريان البراءة العقليّة ٨٦
حكم جريان البراءة الشرعيّة ٨٦
حكم جريان أصالة الحلّ ٨٧
حكم جريان الاستصحاب ٨٨

تقريب اقتضاء الاستصحاب الموضوعيّ للجواز وحكومته ٨٨
حاصل نظر المصنّف في الاستصحاب وفي مقتضى الأصل العمليّ..... ٩١
تقرير الأصل بناء على المانعيّة..... ٩١
حكم جريان أصالة الحلّ..... ٩١
حكم جريان البراءة العقليّة ٩٢
حكم جريان البراءة الشرعيّة ٩٢
حكم جريان الاستصحاب بناء على المانعيّة ٩٣
حاصل النظر في التفصيل بين الشرطيّة والمانعيّة ٩٥
إيراد المحقّق الهمدانيّ على التفصيل بين الشرطيّة والمانعيّة ٩٥
إشكالات المصنّف على ما أورده المحقّق الهمدانيّ ٩٧
حاصل نظر المصنّف ٩٧
تنبيهات اللباس المشكوك ٩٨
الأوّل: عدم الفرق في غير المأكول بين ما كان كذلك بحسب الذات ٩٨
الثاني: حكم ما لو انكشف أنّه من غير المأكول بناء على جواز الصلاة..... ٩٨
أدلّة عدم وجوب الإعادة..... ٩٨
الثالث: صحّة الصلاة في المشكوك بناء على المنع إذا تبيّن أنّه مأكول ٩٩
الرابع: صحّة الصلاة في المشكوك بناء على المنع إذا صلّاها غفلة ٩٩
عدم انحصار قاعدة الفراغ في صورة كونه أذكر حين العمل ١٠٠
الخامس: حكم الصلاة فيما علم أنّه غير مأكول لعذر والتفت بعد الصلاة..... ١٠١
السادس: استثناءات المنع من الصلاة في غير المأكول ١٠٢
[١-] الخزّ..... **١٠٢**
مقامات البحث عن الخزّ ١٠٢

أ. في جواز الصلاة في وبره ١٠٢
ب. في حكم الصلاة في جلد الخزّ ١٠٣
طوائف الأخبار المستدلّ بها على الجواز ١٠٣
توقيع الناحية المقدّسة الدالّ على المنع ١٠٦
رواية العلل المستدلّ بها على المنع..... ١٠٧
ج. حكم الصلاة في سائر أجزائه غير الجلد والوبر..... ١٠٨
د. حكم تناول لحمه ١٠٩
هـ. حكم الشكّ في نقل لفظ الخزّ إلى معنى آخر ١٠٩
و. عدم جواز الصلاة في وبر الخزّ المغشوش بوبر غيره ١١٠
الأخبار الدالّة على الجواز في المغشوش بوبر الأرانب ١١١
طائفتان من الأخبار في جواز الصلاة في السنجاب ١١٢
[٢-] السنجاب..... ١١٢
أ. ما دلّ على الجواز معلّلاً بأنّه دابّة لا تأكل اللحم. ١١٢
ب. ما دلّ على جواز الصلاة بدون التعليل..... ١١٣
ما يتوقّف عليه الاستدلال بالأخبار المجوّزة..... ١١٥
ما يتوهّم معارضته للأخبار المجوّزة ١١٥
البحث في جهة صدور الأخبار المجوّزة..... ١١٨
البحث عن الكراهة على فرض الجواز ١١٨
وجه الحكم بالكراهة..... ١١٩
مناقشة وجه الكراهة ١١٩
تقريب المحقّق الهمدانيّ للحكم بالكراهة..... ١١٩
مناقشة ما أفاده المحقّق الهمدانيّ..... ١٢١

عدم ثبوت الكراهة بالجمع بين الأدلّة ١٢٣
ما يمكن الاستدلال به على الكراهة..... ١٢٣
اختلاف الأخبار فيهما ١٢٤
مقتضى الجمع بين الأخبار الحمل على الكراهة..... ١٢٤
[٣-٤] الثعلب والأرنب **١٢٤**
[٥-] ومنها الفنك **١٢٥**
إشكال عدم عمل المشهور بأخبار الجواز ودفعه ١٢٥
الحاصل عدم تماميّة الجهة في أخبار الجواز ١٢٥
بيان المراد من الفنك..... ١٢٥
الأخبار الدالّة على جواز الصلاة في الفنك ١٢٦
الأخبار المدّعى دلالتها على المنع ١٢٦
الحاصل عدم تماميّة الجهة في أخبار الجواز ١٢٨
بيان المراد من السمّور ١٢٨
الأخبار الدالّة على جواز الصلاة فيه ١٢٨
[٦-] ومنها السَّمّور **١٢٨**
[٧-] ومنها الحواصل..... **١٢٩**
عدم تماميّة الجهة في أخبار الجواز..... ١٢٩
بيان المراد من الحواصل ١٢٩
الأخبار الدالّة على جواز الصلاة فيها ١٣٠
[٨-] ومنها القاقم **١٣١**
عدم مقاومة أخبار الجواز لإطلاقات المنع عن غير المأكول.... ١٣١
بيان المراد من القاقم..... ١٣١

ما دلّ على جواز الصلاة فيه ١٣٢
الأقوى المنع ١٣٢

المسألة الثالثة في الصلاة في الحرير

(١٣٥)

أدلّة المنع من الصلاة في الحري (١٣٥)

البحث عن أصل حرمة لبس الحرير للرجال..... ١٣٥
البحث عن المستثنيات ١٣٦
الأوّل: حال الضرورة ١٣٦
البحث في أنّ من الضرورة عدم وجود ساتر غيره في الصلاة..... ١٣٦
تحقيق المصنّف..... ١٣٨
الثاني: لبسه للقمّل..... ١٣٨
الثالث: حالة الحرب..... ١٣٩
عدم شمول الحرب الاستعداد له ١٤٠
المتيقّن من الحرب ما كان واجباً بدعوة نبيّ أو وصيّ نبيّ ١٤٠
الرابع: لبس النساء له ١٤٠
كراهة لبس النساء للحرير..... ١٤١
حكم لبس الخنثى للحرير ١٤١
إشكال المحقّق الهمدانيّ للاستدلال بالعلم الإجماليّ..... ١٤٢
مناقشة المصنّف لما ذكره المحقّق الهمدانيّ ١٤٢
الخامس: لبس الصبيّ والمجنون..... ١٤٣
البحث عن حرمة تمكينهما منه ١٤٣
توقّف حرمة التمكين من الحرام على أحد أمور:..... ١٤٣

١. كونه منجّزاً في حقّ الغير ١٤٣
٢. كون الغير جاهلاً بالحكم الكلّيّ..... ١٤٣
٣. دلالة دليلٍ، الحرمة على حرمة تمكين الغير..... ١٤٣
٤. إحراز أهمّيته من دليلٍ على أنّ المبغوض مطلق وجوده ١٤٣
٥. ما استند إليه المحقّق الهمدانيّ في إثبات حرمة التمكين ١٤٤
مناقشة المصنّف..... ١٤٥
٦. ما ذكره الشيخ الأعظم لتحريم التمكين ١٤٥
مناقشة المصنّف..... ١٤٥
ما ذكره الشيخ الأعظم من استقراء الموارد الجزئيّة ١٤٥
مناقشة المصنّف لما أفاده الشيخ الأعظم ١٤٧
السادس: الحرير الممزوج بغيره ١٤٨
جهات البحث ١٤٨
الأولى: في الدليل على استثناء الممزوج في الجملة..... ١٤٨
الثانية: الملاك مطلق المزج ولو بغير القطن والكتّان والخزّ ١٥٠
الثالثة: حكم الممزوج بما يحرم في نفسه كالذهب..... ١٥٠
السابع: المكفوف ونظائره ١٥٠
ما استدلّ به على الجواز في المكفوف ونظائره: ١٥١
١. أصالة الجواز بعد دعوى انصراف الإطلاقات..... ١٥١
٢. رواية يوسف بن إبراهيم ١٥٢
٣. رواية أبي داود يوسف بن إبراهيم..... ١٥٢
وجوه اعتبار سند الروايتين ومناقشتها..... ١٥٢
٤. خبر جرّاح المدائنيّ ١٥٤

٥. خبر أسماء ١٥٥
٦. خبر عمر ١٥٥
٧. خبر زرارة ١٥٥
دراسة سند خبر زرارة ١٥٦
أمران: ١٥٦
١. اختصاص الحرمة بعنوان اللبس ١٥٦
٢. عدم الملازمة بين جواز اللبس تكليفاً مع جوازه وضعاً ١٥٨
أدلّة مانعيّة الحرير في الصلاة ١٥٩
الأوّل: استلزام الحرمة الذاتيّة للمنع، وتقريبه: ١٥٩
١. أنّ اللبس إذا كان حراماً كان نزعه واجباً؛ لأنّه ضدّه ١٥٩
٢. أنّ اللبس المنهيّ عنه متّحد مع أجزاء الصلاة، فيكون منهيّاً عنه ١٥٩
٣. أنّه متّحد مع أجزاء الصلاة وجوداً، فيدخل في اجتماع الأمر والنهي .. ١٥٩
٤. أنّ الأمر الصلاتيّ لا يسري إلى وجوداتها مقارنة مع اللبس الحرام ١٦٠
٥. أنّ الستر شرط للصلاة وهو علّة لتحقّق التقيّد ١٦٠
٦. أنّ الستر مأمور به بأمر غيريّ، فإذا فرض تحقّقه بالحرير يكون حراماً.. ١٦١
٧. ما ذكره في الجواهر من أنّ دليل اشتراط الصلاة بالستر منصرف ١٦١
٨. ما ذكره في الجواهر أيضاً من أنّ الشرط للصلاة هو الستر المأمور به ... ١٦٢
الثاني: الأخبار ١٦٥
صحيح ابن بزيع المعارض لأخبار المنع ١٦٧
ما أجيب به عن صحيح ابن بزيع ١٦٧
ما يحتمل في معنى الديباج الوارد في صحيح ابن بزيع ١٦٨
تحقيق المصنّف ١٦٨

الأوّل: حال الحرب ١٦٩
الثاني: حال الضرورة..... ١٦٩
مستثنيات المنع من الصلاة في الحرير..... ١٦٩
الأوّل: حال الحرب **١٦٩**
مختار المصنّف..... ١٦٩
الثاني: حال الضرورة..... **١٦٩**
حكم الاضطرار إلى لبس الحرير في بعض الوقت ١٧٠
فروعٌ **١٧١**
١. حكم ما لو اضطرّ إلى لبس الحرير وكان له لباس آخر ١٧١
٢. لو لم يكن له ساتر غير الحرير فهل يعدّ ذلك من الضرورة ... ١٧١
مختار المصنّف..... ١٧٤
٣. إذا اضطرّ إلى أحد موانع الصلاة فهل يتخيّر؟ ١٧٤
مقدّمة في حكم الاضطرار إلى جامع بين محرّم ومباح ١٧٥
حكم الاضطرار إلى جامع بين محرّمين أحدهما أشدّ ١٧٥
ما يمكن أن يكون موجباً للأهميّة أو احتمالها ١٧٦
حاصل نظر المصنّف فيما تقدّم من المرجّحات..... ١٧٨
الثالث: صلاة النساء..... **١٧٩**
ما يمكن الاستدلال به للجواز للنساء **١٧٩**
١. إطلاق أدلّة الصلاة..... ١٧٩
٢. إطلاق أدلّة التستّر..... ١٧٩
٣. الإجماع العمليّ المنقول..... ١٨٠
٤. سيرة المسلمين ١٨٠

٥. لزوم العسر ١٨٠
٦. أصالة عدم المانعيّة بعد منع الإطلاق في دليل المنع ١٨٠
٧. انصراف الإطلاقات الى اللبس المحرّم في نفسه ١٨١
٨. تخصيص السؤال بالرجال في بعض الأخبار ١٨١
٩. الإطلاقات الدالّة على جواز لبس النساء للحرير ١٨١
١٠. موثّقة ابن بكير ١٨٢
١١. خبر الحلبيّ ١٨٣
ما يمكن الاستدلال به للمنع ١٨٤
١. خبر جابر الجعفيّ ١٨٤
٢. خبر زرارة ١٨٤
٣. مرسل ابن بكير ١٨٥
٤. صحيح حريز بضميمة ما دلّ على المنع في الإحرام ١٨٥
مناقشات المحقّق الهمدانيّ ١٨٥
٥. قاعدة الاشتراك ١٨٧
٦. إطلاق بعض أدلّة المنع ١٨٨
حكم لبس الخنثى للحرير في الصلاة ١٨٨
حكم لبس الصبيّ للحرير في الصلاة..... ١٨٩
الحاصل: التفصيل بين كون الوضع منتزعاً من التكليف ثبوتاً فلا بطلان ١٩٠
الرابع: ما لا تتمّ فيه الصلاة..... ١٩٠
جهات البحث ١٩١
١. البحث في تعيين الموضوع ١٩١
بيان المراد ممّا لا تتمّ الصلاة فيه ١٩١

هل العبرة فيه بالمتعارف..... ١٩٣
٢. البحث في الحكم..... ١٩٤
أدلّة الجواز ١٩٤
أ. الأصل ١٩٤
ب. إطلاقات الصلاة ١٩٤
ج. العفو عن المكفوف وما عَلَمه ديباج وعمّا لا تتمّ فيه الصلاة ١٩٤
د. خبر الحلبيّ ١٩٤
البحث عن دلالة الخبر..... ١٩٥
البحث في سند الخبر ١٩٥
أدلّة المنع..... ١٩٦
أ. أصالة الاشتغال ١٩٦
ب. إطلاقات حرمة لبس الحرير ١٩٧
ج. صحيحا عبد الجبّار..... ١٩٧
دعوى دلالة الصحيحين على المنع بالخصوص ١٩٧
إجابات المجوّزين عن الصحيحين..... ١٩٧
١. ما ذكره في الجواهر من منع كونه كالنصّ ١٩٧
٢. ما في الجواهر من أنّ خبر الحلبيّ أخصّ ١٩٨
٣. ما في الجواهر من أنّ الحرير المحض هو الثوب..... ١٩٨
٤. أنّ خبر الحلبيّ راجح على الصحيحين سنداً ١٩٩
٥. أنّ خبر الحلبيّ راجح عليهما جهةً؛ لوجوه: ٢٠٠
الوجه الأول للترجيح الجهتي..... ٢٠٠
الوجه الثاني للترجيح الجهتي ٢٠٠

الوجه الثالث للترجيح الجهتي ٢٠٢
٦. أنّ الصحيحين ظاهران في البطلان ٢٠٢
مختار المصنّف فيما لا تتمّ الصلاة فيه ٢٠٥
الخامس: الحرير المخلوط بغيره ٢٠٥
تحقيق الأصل في المسألة ٢٠٥
أدلّة الجواز ٢٠٦
١. أنّه مقتضى حمل المطلق على المقيّد ٢٠٦
٢. الأخبار الدالّة على نفي البأس عن لبس غير الخالص من الحرير ... ٢٠٧
حكم الحرير الممزوج بما لا تحلّ الصلاة فيه ٢٠٧
السادس: المكفوف بالحرير ٢٠٧
العناوين الملحقة بالكفّ ٢٠٨
جهات البحث في المسألة ٢٠٨
الأولى: مقتضى الأصل ٢٠٨
الثانية: البحث عن إطلاق أدلّة المنع ٢٠٨
إطلاق صحيحي عبد الجبّار ٢٠٩
الوجوه التي يمكن المنع بها عن إطلاق الصحيحين ٢١٠
الثالثة: أدلّة الجواز في المكفوف ونظائره ٢١٣
١. الأصل بل الأصول ٢١٣
٢. الإطلاق ٢١٣
٣. الأخبار ٢١٤
الأخبار التي ذكرها صاحب الجواهر ٢١٤
وجوه تقريب دلالة هذه الأخبار ٢١٤

أخبار أخرى ذكرها صاحب الجواهر استدلالاً وتأييداً.... ٢١٥
مناقشة المصنّف لما أفاده صاحب الجواهر ٢١٥
الاستدلال بموثّق عمّار على المنع ومناقشته..... ٢١٧
الكلام في أخبار الحشو ٢١٧
أ. صحيح الريّان بن الصلت ٢١٧
المناقشة في دلالة الصحيح ٢١٧
ب. صحيح حسين بن سعيد..... ٢١٨
ج. خبر سفيان بن السمط ٢١٨
د. خبر ابن مهزيار ٢١٨
ردّ المناقشة بضعف سند الأخيرين ٢١٨
حاصل البحث ٢٢٠
جواز الصلاة على الحرير بجعله مصلّى..... ٢٢٠
المسألة الرابعة في الصلاة في الذهب
(٢٢١)
حرمة لبس الذهب تكليفاً (٢٢١)
أدلّة المانعيّة في الصلاة..... ٢٢١
الأخبار ٢٢١
جهات البحث ٢٢٣
الأولى: النسبة بين عناوين المسألة ٢٢٣
الثانية: بيان المستفاد من الموثّق وخبر الخصال ٢٢٣
الثالثة: حكم الذهب الممزوج بغيره والمموّه..... ٢٢٤
ردّ الاستدلال على حرمة الممزوج والمموّه ٢٢٤

الرابعة: عدم حرمة حمل الذهب وعدم مانعيّته في الصلاة ٢٢٥
الخامسة: حكم تحلية السيف بالذهب ٢٢٥
جواز تقلّد السيف المحلّى بالذهب أو شدّه في الوسط..... ٢٢٥
أدلّة الجواز وضعاً..... ٢٢٦
مختار المصنّف في الحكم الوضعيّ ٢٢٧
السادسة: حكم سنّ الذهب..... ٢٢٧
الأخبار الدالّة على الجواز ٢٢٧
دلالة الأخبار على الحكم الوضعيّ أيضاً..... ٢٢٨
مختار المصنّف الجواز تكليفاً ووضعاً ٢٢٨
السابعة: حكم الصلاة في المشكوك كونه ذهباً أو حريراً..... ٢٢٨
الثامنة: حكم الصلاة في الذهب والحرير جهلاً أو نسياناً..... ٢٢٨
حكم إطار الساعة إذا كان من ذهب ٢٢٩

المسألة الخامسة في الصلاة في المغصوب

(٢٣١)

الأقوال في المسألة (٢٣١)

١. البطلان مطلقاً ٢٣١
٢. الجواز مطلقاً..... ٢٣١
٣. التفصيل بين الساتر وما يقام عليه ويسجد عليه وبين غيره ٢٣٢
أدلّة القول الأوّل ٢٣٢
الأوّل: الإجماع..... ٢٣٢
الثاني: الأخبار ٢٣٢
١. خبر إسماعيل بن جابر..... ٢٣٢

دراسة سند الخبر ٢٣٣
تقريبان لدلالة الخبر ٢٣٣
الجواب عن تقريبي دلالة الخبر ٢٣٣
٢. مرسل تحف العقول ٢٣٤
الإشكال في سند الخبر ٢٣٤
تقريب الدلالة ٢٣٥
وجوه المناقشة في الدلالة ٢٣٥
الثالث: القواعد العامّة القاضية بالبطلان لحرمة التصرّف في الغصب ٢٣٨
١. وجوب ردّ المغصوب إلى صاحبه، وهو مضادٌ للصلاة ٢٣٨
٢. الدليل السابق ولكن اعتماداً على أنّ الأمر بالشيء يقتضي عدم الأمر بالضدّ... ٢٣٩
٣. أنّ المقام من قبيل اجتماع الأمر والنهي ٢٤٠
ما يتوقّف البطلان عليه من هذه الجهة ٢٤٠
أ. أن يكون محلّ البحث صغرى لتلك المسألة ٢٤٠
ب. القول بامتناع الاجتماع ٢٤٠
ج. عدم تحكيم الأمر ٢٤١
د. كون النهي في العبادة مبطلًا ٢٤١
ثلاث مسائل في صغرويّة المسألة للاجتماع ٢٤١
الأولى: في صغرويّة المسألة للاجتماع فيما كان المغصوب على بدن المصلّي ٢٤٢
الأجزاء الصلاتيّة إمّا أذكار وإمّا الأوضاع الثلاثة ٢٤٢
مقامات البحث ٢٤٢
الأوّل: بيان عدم اتّحاد الأذكار مع التصرّف الغصبي ٢٤٢

الثاني: بيان عدم اتّحاد الأوضاع الثلاثة مع التصرّف الغصبي..... ٢٤٣
الثالث: بيان عدم اتّحاد الهويّ والنهوض مع التصرّف الغصبي .. ٢٤٤
الرابع: بيان عدم قدح اتّحاد الأكوان القائمة بالجسم..... ٢٤٤
الثانية: في صغرويّة المسألة للاجتماع فيما كان المغصوب يعتمد عليه المصلّي ٢٤٥
الثالثة: في صغرويّة المسألة للاجتماع فيما كان المغصوب هو الفضاء ٢٤٦
مختار المصنّف..... ٢٤٨
أمور ٢٤٨
الأوّل: تفرقة المحقّق الهمدانيّ بين الشرط والجزء ٢٤٨
مناقشة المصنّف لما أفاده المحقّق الهمدانيّ ٢٥٠
الثاني: الوجه في صحّة الصلاة إذا كان المصلّي معذوراً من قبل الحرمة ٢٥١
مناقشة ما أفاده المحقّق النائيني في الحكم ببطلان الصلاة ٢٥٢
أقسام المصلّي مع الغصب أو عليه أو فيه ٢٥٥
١. العالم بالغصب وحرمته بلا عذر..... ٢٥٥
٢. العالم بالغصب وحرمته مع كونه معذوراً ٢٥٥
٣. الجاهل بالغصب مع العلم بالحرمة ٢٥٥
٤. الجاهل بالحرمة مع العلم بالغصب ٢٥٥
٥. ناسي الحكم قصوراً أو تقصيراً ٢٥٥
٦. ناسي الغصب قصورًا أو تقصيرًا ٢٥٦
الأقوال في ناسي الغصب إذا كان هو الغاصب..... ٢٥٦
أدلّة القول بالبطلان مطلقاً ومناقشتها ٢٥٦

مناقشة الاستدلال باستصحاب المنع الموجود قبل النسيان ٢٥٨
حكم الصلاة في حال الخروج عن المكان المغصوب ٢٥٩
الثالث: تفصيل المشهور في حكم الصلاة في المكان المغصوب ٢٦٠
الرابع: عموم الحكم بالبطلان لمغصوب العين أو المنفعة أو ما تعلّق به ٢٦٢
الخامس: حكم الصلاة في المغصوب مع إذن المالك في الصلاة فيه .. ٢٦٢
السادس: في حكم الصلاة في ثوب مصبوغ بصبغ مغصوب ٢٦٤
السابع: حكم الصلاة في ثوب مغسول بماء الغير ٢٦٥
مختار المصنّف..... ٢٦٦
الثامن: في حكم الصلاة فيما تعلّق به الخمس أو الزكاة..... ٢٦٦
التاسع: حكم الصلاة مع المحمول المغصوب ٢٦٦
العاشر: حكم ارتفاع العذر في أثناء الصلاة إذا صلّى في المغصوب. ٢٦٧
الحادي عشر: حكم الصلاة في ثوب مشترى أو مستأجر بمالٍ حرام ٢٦٧
الثاني عشر: حكم الصلاة في ثوب اشتراه مع عدم نـيّـته أداء عوضه... ٢٧٠
مختار المصنّف..... ٢٧٠
المسألة السادسة في أنّه لا يجوز الصلاة في النجس
(٢٧١)
ملاك عدم الجواز: صدق الصلاة في النجس (٢٧١)
المسألة السابعة الأقوى جواز الصلاة فيما يسترظهر القدم ولا ساق له
(٢٧٣)
جهات البحث ٢٧٣
الأولى: في تحرير محلّ النزاع (٢٧٣)
الثانية: في حكم المسألة (٢٧٤)
أدلّة القول بالمنع ٢٧٤

١. قاعدة الاشتغال ٢٧٤
٢. الشهرة المحقّقة ٢٧٤
٣.الشهرة المنقولة ٢٧٤
٤.مرسل ابن حمزة ٢٧٤
٥. خبر سيف بن عميرة ٢٧٥
٦. ما ذكره في المعتبر من عدم صلاة النبيّ صلى الله عليه وآله في هذا القسم ٢٧٦
٧. النبوي: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» ٢٧٦
مختار المصنّف ٢٧٧
البحث في الحكم بالكراهة بعد انتفاء الحرمة ٢٧٧
استحباب الصلاة في النعل العربيّة ٢٧٨
أدلّة اختصاص الاستحباب بالنعل العربيّة ٢٧٨
مختار المصنّف ٢٨٠
استحباب الصلاة في مطلق النعل ٢٨٠
أمران ٢٨٠
١. عدم بطلان الصلاة فيما كان محرّمًا لبسه من غير جهة الميتة والحرير ٢٨٠
٢. صحّة الصلاة فيها عدا ما ذكر ٢٨٠
المناط في جواز التصرّف في مال الغير هل هو الإذن أو الرضا الفعلي أو طيب النفس ٢٨١
المدار على الرضا الفعلي أو التقديري ٢٨٢

[اشتراط الستر في الصلاة]

(٢٨٣)

مقامات البحث في شرطيّة الستر ٢٨٤
الأوّل: البحث عن كفاية ثوبين رقيقين يكون مجموعهما ساتراً ٢٨٤

الثاني: هل المعتبر في الستر ستر اللون أو هو مع الحجم ٢٨٤
تأسيس الأصل في المسألة ٢٨٤
أدلّة اعتبار ستر الحجم مع اللون ٢٨٥
١. أصالة الاشتغال ٢٨٥
٢. أنّ سترهما هو المفهوم عرفاً من ستر العورة ٢٨٦
٣. مرفوعة أحمد بن حمّاد..... ٢٨٦
أدلّة عدم لزوم ستر الحجم ٢٨٧
١. الأصل ٢٨٧
٢. أنّ الظاهر من الإطلاقات لزوم ستر اللون فقط..... ٢٨٧
٣. ما ذكره في الجواهر..... ٢٨٧
٤. صحيح ابن مسلم ٢٨٨
٥. خبر عبيد الله ٢٨٩
مختار المصنّف..... ٢٩٠
حكم ستر المثال ٢٩٠
المقام الثالث: فيما يجب ستره في الصلاة ٢٩١
أولاً: حكم المرأة..... ٢٩١
أمران **٢٩١**
بيان مواضع الخلاف **٢٩١**
١. حكم ستر الرأس ٢٩٢
الأخبار الدالّة على عدم وجوب ستر الرأس ٢٩٢
الأخبار الدالّة على وجوب ستر الرأس ٢٩٢
وجوه الجمع بين الأخبار..... ٢٩٥

تضعيف الأخبار الدالّة على عدم لزوم الستر سنداً..... ٢٩٦
مختار المصنّف ٢٩٧
٢. حكم ستر العنق ٢٩٧
أدلّة وجوب ستر العنق..... ٢٩٧
خبر فضيل الدالّ على عدم وجوب ستر العنق..... ٢٩٧
مختار المصنّف ٢٩٨
٣. حكم ستر الشعر أدلّة وجوب ستر الشعر..... ٢٩٩
تحقيق المصنّف ٣٠٠
٤. حكم ستر الوجه..... ٣٠١
أدلّة عدم وجوب الستر ٣٠١
تحديد المقدار الذي يجوز كشفه..... ٣٠٢
تحقيق المصنّف في تحديد الوجه..... ٣٠٣
٥. حكم ستر الكفّين..... ٣٠٣
ما استدلّ به على لزوم ستر الكفّين ٣٠٣
مناقشة أدلّة لزوم الستر ٣٠٣
٦. حكم ستر القدمين..... ٣٠٤
ما استدلّ به على عدم وجوب سترهما..... ٣٠٤
الأخبار الدالّة على أنّ ذيول الأثواب كانت طويلة ٣٠٥
الأخبار الدالّة على وجوب ستر القدمين..... ٣٠٧
مختار المصنّف في ستر ظهر القدم..... ٣٠٩
حكم باطن القدم ٣٠٩
مختار المصنّف في ستر باطن القدم ٣١٠
ما يستدلّ به على أنّ بدن المرأة كلّه عورة..... ٣١٠

الأخبار التي يستدلّ بها على أنّ بدن المرأة كلّه عورة..... ٣١١
مناقشة دلالة الأخبار ٣١٢
ثانياً: حكم الرجل ٣١٣
المقام الأوّل: شرطيّة ستر عورة الرجل في الصلاة..... ٣١٣
تحديد العورة عند الرجل ٣١٥
الأدلّة على تحديد العورة بالدبر والقضيب والبيضتين ٣١٥
أدلّة القول بأنّ العورة من السرّة إلى الركبة ٣١٦
المقام الثاني: في عدم وجوب ستر ما وراء العورة للرجل ٣١٨
تنبيهات ٣١٩
الأوّل: كراهة كشف ما دون الثديين ٣١٩
الثاني: استحباب ستر ما يتعارف ستره في الصلاة ٣٢٠
الثالث: عدم اشتراط الستر في صلاة الجنازة..... ٣٢٠
الرابع: اشتراط الستر في النافلة..... ٣٢٠
الخامس: حكم ترك الستر في الصلاة ٣٢١
بيان الأعذار في ترك الستر وصورها..... ٣٢١
أمران قبل البحث عن صورة الأعذار ٣٢١
١. صور دليل الشرط مع دليل ما يشترط فيه..... ٣٢١
٢. هل لدليل الستر إطلاق أو لا ؟ ٣٢٢
ما استدلّ به على وجود الإطلاق..... ٣٢٢
جهات البحث في المسألة ٣٢٤
الأولى: في جريان البراءة عقلاً ونقلاً..... ٣٢٤
الثانية: في وجود دليل عام يدلّ على الصحّة في الأعذار..... ٣٢٦
الثالثة: في بيان الدليل المخصوص في المقام..... ٣٢٨

السادس: هل يعتبر في الستر الصلاتيّ كيفيّة خاصّة ٣٢٩
ما ذكره الشهيد الثاني في خصوصيّة الستر الصلاتيّ ٣٣٠
التحقيق أنّ التستّر على قسمين..... ٣٣٠
الأوّل: أن يكون بما هو ساتر للعورة مع انفصاله عن البدن تابعاً له..... ٣٣٠
الثاني: ما لا يكون كذلك ٣٣٠
عدم الترتيب بين مصاديق الجامع الأوّل ٣٣١
الأدلّة على ذلك..... ٣٣١
١. الأصل ٣٣١
الإيرادات على الأصل ٣٣٢
٢. صحيح ابن مسلم ٣٣٤
٣. مرفوع أحمد بن حمّاد..... ٣٣٤
٤. صحيح عليّ بن جعفر..... ٣٣٤
٥. ما ورد عنهم عليهم السلام في مَن لا تجد إلّا الملحفة ٣٣٤
الاستدلال بصحيح عليّ بن جعفر في مَن قطع أو سرق متاعه... ٣٣٤
مختار المصنّف في القسم الأوّل ٣٣٥
حكم القسم الثاني..... ٣٣٥
الوجوه في القسم الثاني ٣٣٥
مناقشة الوجه الأوّل من جعل هذا القسم من الساتر في عرض القسم الأوّل ٣٣٦
مناقشة الوجه الثاني من جعل هذا القسم من الساتر بعد العجز عن الأوّل ٣٣٧
ما يستدّل به على الوجه الثالث..... ٣٣٨

مختار المصنّف..... ٣٣٨
السابع: حكم العاري ٣٣٩
جهات البحث ٣٣٩
الأولى: حكم العاري من حيث الصلاة من قيام أو جلوس ٣٣٩
مقتضى القواعد العامّة من الإطلاقات والأصول..... ٣٤٠
وجوه تقريب استصحاب وجوب القيام ٣٤٠
مقتضى الأخبار الخاصّة ٣٤١
طوائف الأخبار الخاصّة ٣٤١
١. ما دلّ على وجوب القيام على العاري مطلقاً ٣٤١
٢. ما دلّ على وجوب الجلوس مطلقاً ٣٤٢
٣. ما دلّ على التفصيل..... ٣٤٣
مناقشة القول بالتخيير ٣٤٤
مناقشة القول بتعيّن الجلوس مطلقاً والقول بتعيّن القيام مطلقاً ... ٣٤٤
تعيّن القول بالتفصيل وبيان التفصيل المستفاد من الأخبار..... ٣٤٤
الثانية: حكم الركوع والسجود ٣٤٥
١. وجوب الإيماء للركوع والسجود لمن كانت وظيفته الجلوس ٣٤٥
حكم من كانت وظيفته القيام ٣٤٥
أدلّة لزوم الإيماء ٣٤٦
الأدلّة التي ساقها صاحب الجواهر على لزوم الركوع والسجود .. ٣٤٦
١ و ٢. الإطلاقات والأصل ٣٤٦
٣. الإجماع المنقول ٣٤٦
٤. مرسل أيّوب بن نوح ٣٤٧

٥. أنّ الذي سوّغ له القيام ولم يبدّله بالجلوس يسوّغ له الركوع ٣٤٧
٦. أنّ التأمّل في النصوص يقضي بأنّ الشارع إنّما بدّل القيام بالجلوس في غير الأمن لأجل حرمة التكشّف ٣٤٧
٧. موثّق إسحاق بن عمّار ٣٤٨
تقريب دلالة الموثّق على مبنى صاحب الجواهر ٣٤٩
مختار المصنّف..... ٣٥٠
حكم الجماعة للعراة..... ٣٥٠
البحث عن مشروعيّة الجماعة للعراة..... ٣٥٠
البحث عن مخالفة حكم الجماعة للفرادى ٣٥١
المسألة الأولى ٣٥١
المسألة الثانية..... ٣٥٢
المسألة الثالثة..... ٣٥٢
المسألة الرابعة..... ٣٥٢
دلالّة موثّق إسحاق بن عمّار على وجوب الركوع والسجود ٣٥٢
ما يعارض الموثّق ٣٥٣
مختار المصنّف في مخالفة الجماعة للفرادى..... ٣٥٤
الثالثة: أنّ الإيماء ركن وحكم تركه مع الإتيان بالركوع والسجود ٣٥٤
الرابعة: أنّ العاري يومئ للسجود ويأتي بالتشهّد والتسليم من قيام أو جلوس ٣٥٥
حكم السجود ٣٥٥
حكم التشهّد والتسليم ٣٥٧
الخامسة: وجوب وضع اليد على الفرج ٣٥٨

السادسة: أنّ العاري يومئ برأسه أو يتخيّر بينه وبين الإيماء بالعين؟ .. ٣٥٩
دليل التخيير ٣٥٩
أدلّة تعيّن الإيماء بالرأس ٣٥٩
حكم تعذّر الإيماء بالرأس ٣٥٩
وجوب كون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع ٣٦٠
السابعة: في البحث عن اعتبار أمور في الإيماء ٣٦١
الثامنة: حكم وجدان العاري للساتر أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها ٣٦٣
مقدّمات البحث ٣٦٣
١. صور وجدان الساتر ٣٦٣
٢. عدم شمول دليل الاضطرار إلّا للاضطرار المستوعب للوقت ٣٦٤
٣. بيان مقتضى القاعدة في مشروعيّة البدار لذوي الأعذار أو عدمها ٣٦٤
٤. بيان أنّ البدار جائز في المقام لإطلاق دليل العذر ٣٦٦
بيان إطلاق دليل العذر ٣٦٦
أ. صحيح عليّ بن جعفر ٣٦٦
دلالة الصحيح على جواز البدار ٣٦٦
ب. مرسل ابن مسكان ٣٦٧
ج. مرسل الفقيه ٣٦٧
معارضة خبر أبي البختري للأخبار الثلاثة ٣٦٧
تفصيل المسألة وصورها ٣٦٨
الأولى: وجدان الساتر بعد الفراغ وفي سعة الوقت ٣٦٨
الثانية: وجدان الساتر في الأثناء في سعة الوقت ٣٦٩
مختار المصنّف لو وجد الساتر في السعة ٣٧٠

لو وجد الساتر في حال الضيق ٣٧٠
التاسعة: لزوم الستر من جهة التحت والفوق ٣٧٣
عدم لزوم ستر ما تحت إذا كان على الأرض ٣٧٣
حكم الستر من تحت إذا كان قائماً على سطح يرى من تحته عورته ٣٧٤
البحث عن كفاية الستر من جهة الفوق بلحيته أو شعر رأسه ٣٧٥
حكم الانكشاف من جهة الفوق في بعض الحالات ٣٧٥
فيما لو كان لثوبه ثقبة تحاذي العورة ٣٧٦
العاشرة: لو وجد ساتراً لإحدى عورتيه دون الأخرى ٣٧٨
المقام الأوّل: حكم ستر المقدور ٣٧٨
المقام الثاني: في تقديم ستر القبل أو الدبر أو التخيير ٣٧٩
تحقيق المسألة على مبنى صاحب الجواهر ٣٧٩
تحقيق المسألة على مبنى المصنّف ٣٨٠
الحادية عشرة: جواز الصلاة للأمة والصبيّة مكشوفة الرأس ٣٨١
مقامات البحث في الأمة ٣٨١
الأوّل: عدم الفرق في هذا الحكم بين أقسام الإماء ٣٨١
احتمال صاحب المدارك إلحاق أمّ الولد بالحرّة ٣٨١
مناقشة المصنّف لما أفاده صاحب المدارك ٣٨٢
مختار المصنّف في أمّ الولد ٣٨٤
المقام الثاني: عدم وجوب ستر العنق على الأمة في الصلاة ٣٨٤
المقام الثالث: استثناء الوجه والكفّين والقدمين في الأمة أيضاً ٣٨٥
المقام الرابع: حكم الستر تكليفاً بالنسبة إلى الأمة ٣٨٥
أدلّة القول بالحرمة ومناقشتها ٣٨٦

أدلّة القول بالكراهة ومناقشتها ٣٨٦
أدلّة القول بالاستحباب ٣٨٨
مختار المصنّف ٣٨٩
المقام الخامس: حكم المبعّضة حكم الحرّة ٣٨٩
أدلّة وجوب الستر على المبعّضة ٣٨٩
حكم الأمة إذا أعتقت أثناء الصلاة ٣٩٠
مقامات البحث في الصبيّة ٣٩٢
الأوّل: عدم وجوب ستر الرأس في الصلاة ٣٩٢
أدلّة عدم اشتراط ستر الرأس في الصلاة للصبيّة ٣٩٣
المقام الثاني: في إجزاء ما صلّته الصبيّة إذا بلغت أثناء الوقت ٣٩٤
المقام الثالث: في حكم الأجزاء اللاحقة إذا بلغت في أثناء الصلاة ٣٩٤

المسألة الثامنة في مكروهات اللباس

(٣٩٥)

الأول: السود من الثياب (٣٩٥)

أدلّة كراهة لبس الثياب السود في الصلاة ٣٩٥
الأخبار الخاصّة الدالّة على كراهة الصلاة في الثياب السود ٣٩٦
مختار المصنّف ٣٩٧
استثناء العمامة والخفّ والكساء على القول بالكراهة ٣٩٧
ما استدلّ به على استثناء الثلاثة ٣٩٨
حكم لبس السود تكليفاً ٣٩٩
أوّلاً: في حكم لبس السود أنّه الكراهة أو الحرمة ٣٩٩
أخبار المسألة ٣٩٩

مختار المصنّف كراهة لبس السواد..... ٤٠١
ثانياً: استثناء العمامة والخفّ والكساء من كراهة اللبس..... ٤٠١
ثالثاً: أنّ الحكم مختصّ بالرجال أو يعمّ النساء ٤٠٢
رابعاً: الملاك في السواد هو العرف..... ٤٠٢
خامساً: الاقتصار في الاستثناء على الثلاثة..... ٤٠٣
سادساً: استثناء لبس السواد في مأتم الحسين عليه السلام ٤٠٣
الثاني: لبس المصبوغ المشبَع المفدَم (٤٠٤)
الثالث: الثوب المعصفر والمضرّج بالزعفران (٤٠٥)
الرابع: الثوب الرقيق الواحد (٤٠٥)
الخامس: الائتزار فوق القميص (٤٠٦)
السادس: التوشّح (٤٠٧)
حكم التوشّح في الصلاة تكليفاً ٤٠٨
معنى التوشّح ٤٠٩
السابع: اشتمال الصمّاء (٤١٠)
أدلّة الكراهة..... ٤١٠
تفسير اشتمال الصمّاء..... ٤١٢
الثامن: ترك التحنّك في الصلاة (٤١٢)
الأخبار الدالّة على كراهة ترك التحنّك ٤١٤
الاعتراض بمعارضة أخبار استحباب الإسدال لأخبار كراهة ترك التحنّك..... ٤١٥
طوائف الأخبار الدالّة على استحباب الإسدال ٤١٥
البحث عن تحقّق التزاحم بين استحباب الإسدال وكراهة ترك التحنّك.. ٤١٨
كيفيّة الجمع بينهما على القول بعدم التزاحم ٤١٨

مختار المصنّف في تحقّق التزاحم..... ٤٢١

التاسع: اللثام للرجل (٤٢١)

مستند الكراهة صحيح ابن مسلم ٤٢١

وجوه تقريب الاستدلال بالصحيح على الكراهة ٤٢١

العاشر: النقاب للمرأة (٤٢٥)

اشتراط الحكم بكراهة اللثام للرجل والنقاب للمرأة بعدم كونهما مانعين من القراءة..... ٤٢٥

الحادي عشر: الصلاة في القباء المشدود إلّا في الحرب (٤٢٦)

الثاني عشر: صلاة الإمام بلا رداء (٤٢٧)

طوائف الأخبار في المسألة ٤٢٧

١. ما دلّ على الأمر بالثوبين ٤٢٨

٢. ما دلّ على أنّ أدنى ما يجزئ ان يكون على المنكبين شيء ٤٢٩

٣. ما دلّ على اعتذار الإمام عن الإمامة بغير رداء بكثافة قميصه..... ٤٣٠

٤. صحيح سليمان بن خالد ٤٣٠

الاحتمالات في صحيح سليمان بن خالد..... ٤٣١

مختار المصنّف..... ٤٣٢

تفسير الرداء ٤٣٢

الثالث عشر: إسدال الرداء (٤٣٢)

وجوه الجمع بين خبر زرارة والخبرين المتقدّمين ٤٣٤

الرابع عشر: الصلاة مع اصطحاب الحديد (٤٣٥)

أخبار المسألة ٤٣٥

حاصل الأخبار منع الصلاة في خاتم حديد وكراهة اصطحاب غيره ٤٣٧

الأخبار الدالّة على الجواز ٤٣٧

وجوه الجمع بين الطائفتين ٤٣٩
مختار المصنّف ٤٤٠
الخامس عشر: الصلاة في ثوب المتّهم بالنجاسة (٤٤١)
الأخبار الدالّة على المنع ٤٤١
الأخبار النافية للبأس ٤٤١
السادس عشر: صلاة النسوان والصبيان في الخلخال ذي الصوت (٤٤٣)
السابع عشر: الصلاة في ثوب ذي تمثال أو خاتم فيه صورة (٤٤٤)
جهات البحث ٤٤٤
١. تحديد الحكم أنّه الكراهة أو الحرمة ٤٤٤
مختار المصنّف: الحرمة ٤٤٦
٢. حكم الدراهم التي فيها صور ٤٤٦
مختار المصنّف ٤٤٨
٣. المراد من التماثيل في الثوب والخاتم ٤٤٨
٤. ما ذكروه لرفع الحرمة أو الكراهة ٤٤٩
أ. الستر ٤٤٩
ب. تغيير الصورة ٤٤٩
٥. انصراف الأدلّة إلى الصورة التامّة ٤٥١
فهرس المحتويات ٤٥٣